

## القوات السورية تتكبد أعلى الخسائر منذ إعلان وقف إطلاق النار وموسكو: التفجيرات في دمشق تهدف لإحباط خطة آنان



دبابة سورية في منطقة الوعر في حمص

(أ.ف.ب)

دولتهم». وأعربت موسكو عن تعازيها لأسر ضحايا الانفجارات التي وقعت في سورية. في هذا الوقت، نفت هيئة التنسيق الوطنية لقرى التغيير الوطني الديموقراطي «المعارضة السورية» ما نقلته تقارير صحافية أمس عن قيادي فيها لم تذكر اسمه بأنها تعتبر خطة المبعوث الأممي إلى سورية كوفي عنان فشلت منذ الأسبوع الأول.

وقال المكتب الإعلامي لهيئة - في بيان له امس- إن هذا التصريح الذي نسبته وكالة الأنباء الإيطالية «اكي» لعضو قيادي لم تذكر اسمه قد «تم فهمه بطريقة خاطئة، مشيراً إلى أن «المخولين بالتحدث باسم الهيئة رسمياً هم المنسق العام ومكتب الإعلام في الهيئة». وجاء في بيان المكتب الإعلامي: إن الهيئة تعتبر خطة كوفي عنان تؤمن مدخلاً للحل السياسي التفاوضي لحل الأزمة في سورية، لكنها ليست بديلاً من خطة جامعة الدول العربية الصادرة بتاريخ 22 يناير الماضي ولا بديلاً عما يمكن أن يتفق عليه السوريون. وأضاف البيان أن أي تفاوض مع النظام ينبغي أن يكون على مرحلة انتقالية، تسبقها تهيئة الظروف المناسبة للتفاوض من قبيل توقف العنف وإطلاق سراح المعتقلين جميعاً، وعودة المهجرين وغيرها.

وأضافت «نرى مهمة المجتمع الدولي في منع إحباط خطة المبعوث الخاص للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية». وأكدت الوزارة أن الجانب الروسي سيبدل ما بوسعه لوقف العنف في سورية في أسرع وقت، مضيفة أنه «يجب إحقاق الخطة، لأن البدائل الأخرى سوف تكون كارثية على الدولة والمجتمع والثورة».

وتشهد مناطق ريف دمشق عمليات مستمرة للقوات النظامية لاسيما في مدينتي دوما وحرستا. وفي محافظة دير الزور (شرق)، أفاد المرصد بتعرض قرية الدحلة لقصف القوات النظامية، فيما تعرضت مدينة القورية لحملة اعتقال ومهاجمة وحرق منازل بعض النشطاء. وفي درعا (جنوب)، قتل مواطنين بنبيران القوات النظامية في منطقة اللجاة، فيما سمع صوت إطلاق رصاص كثيف في داعل. وتأتي هذه التطورات رغم وجود مراقبين دوليين في مناطق

وتشهد مناطق ريف دمشق عمليات مستمرة للقوات النظامية لاسيما في مدينتي دوما وحرستا. وفي محافظة دير الزور (شرق)، أفاد المرصد بتعرض قرية الدحلة لقصف القوات النظامية، فيما تعرضت مدينة القورية لحملة اعتقال ومهاجمة وحرق منازل بعض النشطاء. وفي درعا (جنوب)، قتل مواطنين بنبيران القوات النظامية في منطقة اللجاة، فيما سمع صوت إطلاق رصاص كثيف في داعل. وتأتي هذه التطورات رغم وجود مراقبين دوليين في مناطق

## دمشق تنفي رفضها منح تأشيرات دخول لعدد من المراقبين والجنرال مود: وجودنا في سورية «يهدى» الوضع



سيارات للمراقبين الدوليين خلال توجههم إلى حمص امس

(أ.ف.ب)

يوم الأربعاء سيرتفع عدد فريق المراقبين في دمشق من 52 إلى 59 مراقباً، مؤكداً أنه يهدف إلى مضاعفة هذا العدد خلال الأيام المقبلة مع وصول المزيد من الطائرات التي تحمل الجنود العربات والمعدات. وأكد «أنا اتفهم تماماً المخاوف حول سرعة انتشار المراقبين».

وأضاف «اعداد الناس والمعدات الموجودة حالياً على الأرض هي تماماً كما نريد ان نراها، ولذلك فان تسريع الوتيرة ومضاعفة العدد والانتشار خلال الأيام القليلة المقبلة، هو ما يناسبنا تماماً».

وأضاف «من وجهة نظر الدول الأعضاء وامانة الأمم المتحدة» في نيويورك، هذه هي الحقيقة جهود مثيرة للاعجاب لنشر أشخاص على الأرض».

وقال انه يوجد حالياً 31 مراقباً عسكرياً منتشرين، ولكن وحتى عندما يرتفع العدد إلى 300 مراقب «لن نتمكن من ان نتواجد في جميع الاماكن في سورية في نفس الوقت».

وأضاف «حتى ينجح هذا، فإنه يتطلب الجهود المشتركة للشعب السوري والحكومة السورية والمعارضة وعواصم العالم». وأشار إلى أن «النجاح هو ان نسرى وفقاً للعنف المسلح في جميع أشكاله، وبعد ذلك ان نرى الجوانب الأخرى من خطة (مبعوث الجامعة العربية والأمم المتحدة) كوفي آنان السادسة تتقدم حتى يتم تعزيز العملية السياسية».

سورية تعمل ببطء. وقال الجنرال النرويجي ان عدد المراقبين المنتشرين على الأرض في سورية سيتضاعف خلال الأيام المقبلة. وأضاف «هذا ليس امراً سهلاً ونحن نرى من خلال الأعمال والانفجارات وإطلاق النار، ان وقف إطلاق النار هش فعلاً، وليس قويا». وتابع الجنرال مود (53 عاماً) «ولكن ما نراه أيضاً على الأرض هو انه في المناطق التي

ممارسة عملهم بسلاسة. يدوره، قال رئيس بعثة المراقبين الدوليين في سورية امس ان لبعثته «تأثيراً مبهتاً» للوضع الميداني، إلا انه اقر بان وقف إطلاق النار «هش» وليس قويا.

ورفض رئيس البعثة الجنرال روبرت مود في تصريح لشبكة تلفزيون «سكاي نيوز» البريطانية من دمشق، في اول مقابلة تلفزيونية له، الانتقادات بان بعثة المراقبة الدولية في

## الأسد يصدر عفواً عاماً عن العقوبات بقانوني خدمة العلم والعقوبات العسكرية

أصدر الرئيس السوري بشار الأسد مرسوماً يقضي بمنح عفو عام عن كامل العقوبات المنصوص عليها في بعض مواد قانوني خدمة العلم والعقوبات العسكرية، ونصت المادة الأولى على منح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخ 2012/5/2، على ان تشمل كامل العقوبة في الجرائم المنصوص عليها في المواد 95، 96، 99، 100 و107 من قانون خدمة العلم الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 30 لعام 2007 وتعديلاته. وعن كامل العقوبة لمرتكبي الجرائم المنصوص عليها بالمواد 100، 101 و146 البندين 1 و5 فقط من قانون العقوبات العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 1950 وتعديلاته.

ولا تشمل احكام الفقرة ب السابقة المتوارين المرتكبين لجرائم الفرار الداخلي والخارجي الا اذا سلموا انفسهم خلال 90 يوماً بالنسبة للفرار الداخلي و120 يوماً بالنسبة للفرار الخارجي من تاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي.

● دمشق- هدى العبود

## صندوق النقد الدولي يتوقع انكماشاً «ملحوظاً» في الاقتصاد السوري هذه السنة

دي- أ.ف.ب: قال مسؤول كبير في صندوق النقد الدولي لوكالة فرانس برس امس انه من المتوقع ان ينكمش الاقتصاد السوري بشكل ملحوظ عام 2012 بسبب العنف المستمر منذ 14 شهراً والعقوبات.

وقال رئيس الصندوق للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخليج وآسيا الوسطى مسعود احمد «نتوقع انكماشاً اجمالياً الناتج المحلي (لسورية) هذه السنة»، مضيفاً ان الانخفاض المتوقع سيكون «ملحوظاً».

ولا يقدم الصندوق أرقاماً محددة عن الاقتصاد السوري بسبب النقص في المعلومات في خضم الحالة السياسية المضطربة.

وعزا احمد التراجع المتوقع في الاقتصاد خصوصاً الى العنف والعقوبات على القطاع النفطي السوري.

### تحليل إخباري

## محللون: الانتخابات البرلمانية لن تغير المشهد السياسي السوري

دمشق - أ.ف.ب: يرى محللون ان الانتخابات التشريعية السورية المقررة في السابع من مايو ستكون «شكلية» ولن تؤدي الى اي تغيير في ميزان القوى في السياسة السورية في ظل استمرار العنف ومقاطعة الشريعة الأساسية من المعارضة لهذه الانتخابات. ويقول مدير مركز القدس للدراسات السياسية غريب الرنتاوي لوكالة فرانس برس «الانتخابات خطوة في فراغ ولن تقضي الى أي تغيير في المشهد السياسي والأمني في سورية. تمّ الاعداد لها من قبل النظام ومن دون التشاور مع المعارضة». ويضيف «انها تجري في ظل وضع امني مضطرب واستمرار عمليات القتل والعنف ووجود عدد كبير من المعتقلين والعنف والمهجرين»، مشيراً الى ان «مناطق واسعة في سورية مستحرم من المشاركة فيها بحرية». وكان مقرراً ان تجري هذه الانتخابات في سبتمبر 2011، لكنها أُرثت لكي يتاح للأحزاب أن تكون مستعدة لهذه الانتخابات، بحسب السلطات السورية. وهي الانتخابات الأولى التي تجري بعد صدور قانون يسمح بالعددية الحزبية في سورية جاء من ضمن سلسلة اصلاحات أعلنتها السلطات في محاولة لاستيعاب الحركة الاحتجاجية التي بدأت منذ منتصف مارس 2011، وبعد اقرار دستور جديد في نهاية فبراير التي الدور القيادي لحزب البعث. وأوقعت الاضطرابات على مدى أكثر من سنة في سورية أكثر من 11 ألف قتيل أغلبهم من المدنيين، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان.

ورغم بدء تطبيق وقف لإطلاق النار منذ أكثر من اسبوعين استناداً الى خطة الموفد الدولي الخاص كوفي آنان لحل الأزمة، فإن الخروقات مستمرة وتحصد يومياً مزيداً من القتلى.

ويقول مدير الأبحاث في مركز بروكينغز للدراسات في الدوحة شادي حميد «من الصعب ان نعتبر هذه الانتخابات ديموقراطية وان نعول على مصداقيتها وعلى نتائجها، لا يمكن النظر اليها بعين الجدية، انها شكلية». ويعزو ذلك لكون المعارضة «لا تريد المشاركة في الانتخابات»، كما ان الأحزاب التي أعلن تشكيلها بموجب قانون الأحزاب الجديد «لا تمثل الثوار أو أهدافهم». ويشير إلى ان «أكبر القوى السياسية» الموجودة على الأرض في سورية، أي جماعة الإخوان المسلمين، لا يمكنها تشكيل حزب «تحت مظلة عقوبة الإعدام». ويلفت إلى ان معظم الناخبين لن يتمكنوا من الاقتراع في ظل «حصار عدد من المدن وسوريين يموتون كل يوم»، معتبراً ان «الشرط الأول في الانتخابات هو ان تجري في سياق آمن». ويقول حميد انه «لا احد في المجتمع الدولي يعتقد بجديّة الانتخابات».

ويتنافس 7195 مرشحاً بينهم 710 نساء للفرز بمقاعد في مجلس الشعب المؤلف من 250 مقعداً.

وكانت واشنطن وصفت الانتخابات بأنها «مدعاة للسخرية»، في حين لا تعول عليها المعارضة بتاتا. ووصف عضو المجلس الوطني السوري بشار الحاركي من جهته الانتخابات بـ «التمثيلية»، والمهزلة التي تصاف الى المهال التي قام بها النظام، معتبراً ان فئات الشعب غير المؤيدة للنظام «غير معنية بها على الإطلاق». وأكد حسن عبدالعظيم، المنسق العام لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديموقراطي، الائتلاف المعارض الذي يضم عدداً من الأحزاب والمستقلين في الداخل والخارج، عدم حدوث أي تغيير حقيقي «يشعر المعارضة والقوى الشعبية في الشارع بالرضا»، مضيفاً «لا يمكن إجراء إصلاحات من طرف واحد لم تشارك فيها المعارضة وتضع الشعب امام الأمر الواقع». وأضاف «لا يمكن المشاركة في انتخابات ما لم يحدث تغيير حقيقي». وأكد عبدالعظيم «ان النظام لم يعد مقبولاً ولابد من الانتقال الى الديموقراطية وحكومة وحدة وطنية ونظام مدني برلماني ديموقراطي، وأن أي إجراءات تحدث في النظام الحالي دون مشاركة المعارضة وفي ظل العنف لا يمكن القبول بها». واعتبر ان الانتخابات «ليست في مكانها ومطلها وزمانها لأننا امام مبادرة أممية لحل الأزمة عليها إجماع دولي وعربي» (...) وتهدف الى الانتقال الى «التفاوض من أجل عملية سياسية».

منذ الجهاد الأفغاني هي سلسلة السند المجهولة حدثاً من أتق به.. قال في أحد الجهاديين أخبرني صديق وهلم جرا، مستطرداً: «يقول الله (ما ننزل الملائكة إلا بالحق وما كانوا إذا منظرين) تأويله ان الملائكة لا تنزل إلا بالرسالات أو بالعباد». واختتم الكلباني تغريداته بالقول: «العريفي ليس بمعصوم، ولم اقصد بذاته في رد انبساط أرد على الفكرة والقول».

انكرنا ذلك؟ لكن ثمة سؤال هل يعرفون نزولاً للملائكة غير ذلك؟ وأوضح ان «الملائكة نزلت غزوة بدر لأنها معركة الإسلام الأولى، وإن تهزم العصاة» وأضاف: «وش معنى الملائكة ما نزلت إلا مع السورين، ليش ما نزلت مع الليبيين، وإلا كان الناتو يكفي».

وأختم الكلباني متابعيه قائلاً: «الأحبة المعتزضون يحتجون بنزول الملائكة يوم بدر ويحتجون بقدرة الله وهل

(تويتز): «ملائكة يقاتلون على خيول بيض في سورية، هل الشبيحة وجيش بشار قوي لدرجة أن الملائكة لم تقدر عليهم «يا بني آدم شغلوا مخكم شوي بس»، مضيفاً: «وش معنى الملائكة ما نزلت إلا مع السورين، ليش ما نزلت مع الليبيين، وإلا كان الناتو يكفي».



الشيخ محمد العريفي



الشيخ عادل الكلباني

استنكر الشيخ عادل الكلباني قصة رواها الشيخ محمد العريفي عن نزول الملائكة ومقاتلتها الى جانب الثوار في سورية، مشيراً الى أن الجماهير تميل إلى التسلي بالعلم وتتلذذ باستماع القصص المثيرة فتستجيب لها فئة من محترفي الدعوة لتشبع رغباتهم وتشبع رغبتهم بكثرة الاتباع.

وقال الشيخ الكلباني، عبر تغريدات له نقلها موقع عنواين رداً على أسئلة متابعيه على